نشاطات

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

إصلاح شامل في قطاع الأمن وتطوير القدرات حوكمة وإبرام عقود ومساواة بين الجنسين

يركز مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن (DCAF) على مساعدة الدول في اطار تطوير الحكم الديموقراطي وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وضمان المساواة بين الجنسين. منذ تأسيسه ساهم في جعل السلام والتنمية اكثر استدامة من خلال التعاون مع الدول الشريكة والجهات الفاعلة لتحسين ادارة قطاعها الامني من خلال الاصلاحات الشاملة وبناء القدرات

هذا المركز الذي يبتكر منتجات معرفية ويعزز المعايير والممارسات الجيدة، ويقدم المشورة القانونية والسياسية، ويدعم بناء القدرات لاصحاب المصلحة في قطاع الامن التابعين للدولة وغير التابعين لها، يعمل في لبنان بطريقة احترافية على المستوى الوطني وداخل المؤسسات الامنية، ويلتزم تعزيز الرقابة الديموقراطية والمدنية في قطاع الامن. من بين اهدافه تطوير القدرات والتغلب على التحديات واصلاح القطاع وتعزيز دور المؤسسات الرقابية خدمة لسيادة القانون. كما يلعب دورا رئيسيا في مراقبة سلوكيات قوات الامن تجاه المواطنين والتي تؤثر على الثقة الشعبية في الاجهزة الامنية.

"الامن العام" حاورت رئيس مكتب لبنان لمركز جنيف لحوكمة قطاع الامن آدم ستيب ريكوفسكي ومديرة مشروع توفير الدعم الامني المراعي للمنظور الجندري في نظام ادارة الهجرة في لبنان كارينا بيدرسن ومسؤول المشروع مروان قطب بهدف الاضاءة على المشاريع التي يتم انجازها مع الامن العام .

ريكوفسكي: نعمل على تعزيز امن الدول والشعوب

■ كيف تعرّف عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن؟

□ يقع المقر الرئيسي لمركز حوكمة قطاع الامن في جنيف. تأسس في العام 2000 وينشط في اكثر من 70 دولة. يتلقى التمويل من جهات مانحة مختلفة وكذلك من الحكومة السويسرية بناء على مشاريع يقوم بها. وباعتباره مؤسسة مسجلة وفقا للقانون السويسري، يمتلك هذا المركز مجلسا تأسيسيا يضم اكثر من 50 دولة. يعتبر لبنان عضوا فيه منذ العام 2007. وفي هذا السياق، يعمل على تعزيز امن الدول والشعوب في اطار الحوكمة الديموقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. أما بالنسبة الى مكتب لبنان، فقد تم تأسيسه في العام 2008 ويتعاون مع مؤسسات حكومية بما في ذلك مجلس النواب ووزارتا العدل والداخلية والهيئة الوطنية لحقوق الانسان والسلطة القضائية والصحافيين والاوساط الأكاديمية الى الاجهزة الامنية اللبنانية والجيش اللبناني بهدف تعزيز الامن لجميع الناس.

رائيس مكتب لبنان لمركز جنيف لحوكمة قطاع المن آدم ستيب ريكوفسكي.

■ ما الدور العالمي الذي يقوم به مركز جنيف وما هي مهماته في لبنان؟

□ يساعد مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن الدول الشريكة في تطوير التشريعات والمؤسسات والسياسات والممارسات، بغية تحسين قطاع الامن لديها من خلال الحوكمة الشاملة والمشاركة المستندة الى المعايير الدولية والممارسات الجيدة. في كل الخطوات التي يتخذها، يلتزم المركز مبادئ الحياد والملكية المحلية والمشاركة الشاملة والمساواة بين الجنسين. اما في لبنان، فإن التزاماتنا تشمل جميع الاجهزة الامنية، بما في ذلك الامن العام الذي يلعب دورا بارزا في المجتمع اللبناني من خلال تفويضه مهمة توفير الامن والخدمات الاخرى في الحياة اليومية للمواطنين. في هذا السياق نود ان نؤكد ان جهودنا تتمحور حول دعم الامن العام في اداء مهامه بشكل فعّال وشامل بما يتوافق مع حقوق الانسان والالتزامات الدولية والوطنية الاخرى للبنان. نساهم ايضا في تعزيز قدراته ومهاراته عبر تدريبات اساسية ومتقدمة، وندعم الحوكمة الجديدة، على سبيل المثال، من خلال انشاء وحدة الوساطة وشبكة موارد النوع الاجتماعي داخل المديرية العامة للامن العام.

■ ما هي المشاريع الحالية التي تقومون بها والتي تمتد على مدى ثلاث سنوات؟

□ تتولى دائرة الشؤون الدولية الكندية تمويل مشروعنا مع الامن العام الذي يشمل عددا كبيرا من الانشطة. نحن نركز على اقامة تواصل افضل بين الامن العام والمواطنين من خلال تعزيز القدرات في التواصل والوساطة، ونعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والتعاون العسكري - المدني حول هذه المواضيع، كما نقوم بتنظيم جلسات تدريبية ومنها الوساطة على المستويين الاساسي والمتقدم. علاوة على ذلك، اود ان اشير الى ان المركز وفي حال تم تحقيق التقدم في هذا المجال، فمن المتوقع ان يتم دعم بعض المشاريع المجتمعية لتلبية الاحتياجات الامنية للسكان. انه مشروع شامل يمتد على مدار ثلاث سنوات، ويشمل جوانب بحيث يتضمن الكثير من التفاصيل والعناصر المختلفة. في هذا الاطار، نحن نقدّر جدا هذا التعاون القائم مع المديرية العامة للامن العام، ونعمل بكل عزم وجدية لانجاز مشاريعنا التي التزمناها.

> **نلتزم مبادىء الحياد والمساواة بين الجنسين**

بيدرسن: التعاون العسكري المدني يزيد مستويات الثقة

■ اين تكمن اهمية المشروع الذي تقومون به؟

□ تم تصميم هذا المشروع بالتعاون مع المديرية العامة للامن العام. وبالتالي، تشغل اهدافه اهمية كبيرة بالنسبة الى الامن العام كمؤسسة، سواء داخليا بالنسبة الى العسكريين او خارجيا بالنسبة الى العملاء. ترمي الى دعم المديرية في تقديم خدمات تلبي احتياجات عملائها، سواء كانوا رجالا او نساء أو فتيانا أو فتيات، بكل تنوعهم، بطريقة تتوافق مع حقوق الانسان. وتساهم مكونات المشروع

> **ساهمنا في نشر المعلومات حول الحقوق والمسؤوليات**

الاربعة وهي الوساطة والمساواة بين الجنسين والتعاون العسكري - المدني والبحث العلمي في تحقيق هذا الهدف بطرق مختلفة. نحن ندعم المديرية في تعزيز المساواة بين الجنسين سواء داخليا في لوائحها واجراءاتها او خارجيا في تفاعلها مع السكان المدنيين، كما نعطي ايضا مثالا على ذلك وهو التعاون العسكري - المدني الذي يهدف إلى زيادة مستويات الثقة بين المديرية العامة للامن العام ◄

■ ما هو الهدف الاسمى الذي تريدون تحقيقه من خلال التعاون الوثيق بينكم وبين المديرية العامة للامن العام؟

□ صممنا هذه المشاريع بالتعاون مع المديرية العامة للامن العام، لذا قمنا بصياغة الاهداف معا. نسعى الى زيادة تبني الامن العام ممارسات التخفيف من حدة النزاعات من خلال الوساطة في انشطته اليومية، وتعزيز القدرات لتنفيذ ادارة الهجرة التي تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي والتي تتوافق مع قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم 1325 واجندة المرأة والسلام والامن، فضلا عن تعزيز التواصل والتوعية لدى الامن العام مع المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين. من خلال مشروعنا، ننفذ نهج الشراكة لتطبيق مبادئ حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين والمساءلة في قطاع الامن، بطريقة تعزز الملكية المحلية والمشاركة لتحقيق نتائج إيجابية وملموسة ومستدامة في المجتمع اللبناني. اذا فنحن نتعاون مع شركائنا الآخرين بغية تعزيز الحكم الرشيد في قطاع الامن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها الاجهزة الامنية بطريقة عادلة ومنصفة لجميع السكان في لبنان.

◄ والمجتمعات المحلية من خلال مشاريع صغيرة موجهة تقوم المديرية بصياغتها وتنفيذها محليا.

■ ما الذي تأملون في تحقيقه بعد نهاية فترة العمل الممتدة على مدار ثلاث سنوات؟
□ نأمل في ان تساهم انشطتنا في تعزيز قدرات ومهارات الامن العام حول مكوّنات المشروع. وقد يشمل ذلك استخدام مهارات الوساطة لحل النزاعات والخلافات، وما اريد الاشارة اليه ايضا ان هدفنا هو ان يواصل الامن العام جهوده لأن يصبح مؤسسة شاملة للجنسين، بحيث يستفيد منها الرجال والنساء والفتيان والفتيات. على المستوى المحلي تجدر الاشارة ايضا الى انه سيتم العمل على جعل العسكريين من كل الرتب، العاملين في المراكز، اكثر قربا من المجتمعات المحلية والمضيفة، ومعرفة لاحتياجاتهما. نأمل في هذا السياق ان نكون قد ساهمنا في نشر المعلومات حول الحقوق والمسؤوليات

مديرة مشروع توفير الدعم الامني المراعي للمنظور الجندري كارينا بيدرسون.

للبنانيين واللاجئين والمهاجرين، بموجب الصلاحيات المعطاة الى الامن العام. ولدى انقضاء مهلة الثلاث سنوات، ستكون كل هذه الجهود مدعومة بواسطة البحوث في مجالات الهجرة والامن والنوع الاجتماعي التي اجريت من الجامعات اللبنانية.

قطب: نطلق ديبلوم الوساطة

■ ما الانشطة التي وضعتم لها اسسا متينة؟
□ نعمل بالتعاون مع المديرية العامة للامن العام على انشاء سياسات داخلية جديدة وهياكل حوكمة للوساطة والمساواة بين الجنسين، بالاضافة الى تطوير وتصميم تدريبات على المستويين الاساسي والمتقدم، واعداد شهادة دبلوم في الوساطة للامن العام. قمنا بالفعل بتنظيم تدريب واحد على تضمين النوع الاجتماعي في الاجراءات التشغيلية واللوائح الداخلية، وتدريب تجريبي آخر على الوساطة الاساسية. كما نقدم الدعم لوحدة التعاون العسكري - المدني بهدف تحديث اطارها الاستراتيجي واعادة تشغيل انشطتها، وتقديم تمويل للمشروع لكي يتم تطويره وتنفيذه ومراقبته من الامن العام بالتعاون مع المجتمعات المحلية على جميع الاراضي

مسؤول مشروع توفير الدعم الامني المراعي للمنظور الجندري في نظام ادارة الهجرة في لبنان مروان قطب.

اللبنانية. كما نساعد في تعزيز التعاون بين قسم البحوث في الامن العام والجامعات اللبنانية التي ابرمت المديرية العامة للامن العام معها مذكرات تفاهم.

■ هل انتم قادرون لانجاز المشاريع خلال الفترة المحددة لاتمامها؟
□ لا تتجاوز مدة المشاريع الثلاث سنوات. عملنا

نعمل على تحقيق اهدافنا بالتخطيط والتدريب

على تأمين كل ما يلزم لتحقيق اهدافنا، ونقدّر جدا التعاون الوثيق بيننا وبين الامن العام. ما ابغي الاضاءة عليه هو اننا نقوم بدعم اكاديميا الامن العام من خلال التخطيط لاجراء تدريباتنا ومساعدتها على الانطلاق من خلال تطوير دبلوم الوساطة وانشاء منهج دراسي للنوع الاجتماعي، كما سنجهز هذه الاكاديميا لكي تكون مهيأة لاستقبال افراد الامن العام في اقرب فترة زمنية ممكنة.

كيف يمكن ان تصبح وسيطا ناجحا؟

• يجب خلق اطار تعاوني وبناء للتفاوض بهدف مساعدة الاطراف لايجاد حل عادل يبنى على فهم حاجات ومصالح بعضهم البعض.
• الاستماع واعادة الصياغة بهدف تقريب وجهات النظر وتحديد المصالح وصولا الى الاتفاق.
• تحديد خيارات استراتيجية لخلق مرونة وتشمل المقابلة المنفصلة مع الاطراف سواء كان ذلك قبل او في اثناء عملية الوساطة.
• منع ومقاطعة المجادلات الساخنة وذلك عبر وضع القواعد الاساسية، وتحديد الادوار.
• صياغة الحل في عبارات مقبولة بحيث تكون بصورة واضحة وتؤكد على المصالح بعيدا من المواقف. يشترط بأن تكون الافكار والخيارات ذات مزايا متساوية بين الطرفين وليست لطرف دون الآخر. ويمكن ان تستخدم اساليب اخرى مثل استغلال فترة الهدوء والراحة وهذا يعطي كل طرف الفرصة لتقييم المقترحات والبدائل والعواقب الناجمة عن عدم الوصول الى اتفاق.
• استخدام الفكاهة ورواية القصص والحكايات وهذا يهدف الى شعور بالاسترخاء والانفتاح نحو الاستمرار في التفاوض والوصول الى الحلول، ويمكن للوسيط الاستعانة بشخص آخر وقد يكون قبل الوساطة او اثناءها بهدف المساعدة في التأثير على الاطراف شرط ان يكون هذا الشخص مقبولا لدى الطرفين.

مراحل عملية الوساطة:
المرحلة الاولى تتمثل تحديد الادوار والقواعد بهدف مراجعة الادوار وتحديد القواعد واخذ الموافقة على التوسط. ويقوم الوسيط فيها بتقديم نفسه للوسطاء والتعرف عليهم وعرض الادوار وكذلك القواعد اللازمة لعملية الوساطة واخذ الموافقة.
المرحلة الثانية فهم وجهات النظر وتهدف الى مساعدة الاطراف على سماع مشاعر الطرف الآخر، بحيث سيقوم باعادة كلامه وما يشعر به للتحقق من عملية التواصل بينهما. هناك قضايا ومواقف ليس من المناسب ان يدخل الاطراف فيها في عملية وساطة وهي: رفض احد الاطراف الدخول في عملية الوساطة، او اذا كان هناك انتهاك للقانون او السلطة، فتكون الوساطة عندئذ غير مناسبة اذا كان الهدف هو القمع. يجب تجنب عملية الوساطة اذا كان هناك خلل واضح في موازين القوى بين الاطراف.
الوساطة ليست بديلا من الارشاد او العلاج خاصة عند وقوع احد الاطراف تحت ضغط نفسي كبير وتعذر وقوع مناقشات عقلانية.